المقدمة

لا شك أن المنطقة العربية على اختلاف تجاربها ودولها ومجتمعاتها تشترك في بعض الملامح ومنها الاختيارات التنموية ونظم الإنتاج والتبادل والعادات والتقاليد، فعمليات الإصلاح الزراعي وما سمي: "الثورة الزراعية" في بعض الأقطار عرفتها أغلب البلدان رغم اختلاف السياقات والتجارب، حيث عرفت الجزائر بتجربتها الاشتراكية بإصلاحها الزراعي منذ الستينيات وكذا سوريا ومصر والعراق. وكذلك عرفت تونس تجربة "التعاضد"، كما عرفت ليبيا بعد ذلك تجربتها الاشتراكية على النمط "الجماهيري" ويكاد المغرب لا يشذّ عن هذا المسار بعدما عرف تجربة المشاريع الحكومية الكبرى. أما الأقطار الخليجية فقد عرفت الإصلاح الزراعي من خلال مشاريع توطين البدو في مدن وقرى متكاملة النمو وأهمها نموذج الإصلاح الزراعي السعودي الذي عرف عدة مراحل وخضع إلى عديد من التغيرات التي فرضتها خطط التنمية المتعاقبة.

أما في أواخر القرن العشرين ومع بدايات القرن الحادي والعشرين فقد عرفت أغلب البلدان العربية تجارب تنموية تحررية في إطار استمرار حضور لافت

للدولة وتدخلاتها، وكانت في هذا المسار تتأثر بطريقة أو بأخرى بالمحيط الإقليمي والدولي وما عرفاه من سياسات الإصلاح الهيكلي في ظل هيمنة النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة.

لذلك، ورغم اختلاف التسميات أو تباعد الإستراتيجيات والخطط التنموية فإن الأقطار العربية عرفت تجارب "التنمية الريفية" و"التنمية المندمجة" وصولًا إلى "التنمية المستدامة".

الخاصية الثانية التي تشترك فيها كل المجتمعات العربية تقريبًا في هذا المجال هي أن النصف الثاني من القرن العشرين عرف تحولات جذرية في علاقة الريف بالمدينة من جهة وفي علاقة الدولة بالمجال المحيط من جهة ثانية.

فقد أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذه العلاقة إلى أن الريف لم يعد مجرد مجال ضريبي للدولة أو محيط لنشوب العنف والتمرد على المركز لأسباب متنوعة. كما أن هذا المحيط البعيد والقريب عرف بفضل التعليم والهجرة الداخلية والخارجية حراكًا عميقًا يتمثل في صعود ذوي الأصول الريفية في المراتب الاجتماعية والاقتصادية، بما ساهم في تنمية مناطقهم الأصلية. وقد أدى ذلك إلى تحولات اجتماعية هامة في مستوى علاقة الريف بالمدينة التي لم تعد تحمل مجرّد الملامح الصراعية والتبعية لتصبح علاقات قائمة على التنافس مرة والتكامل مرّات أخرى. كما أدى ذلك إلى اندماج العلاقات الاجتماعية وتغير المكانة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد والجماعات.

يسعى هذا الكتاب إلى تقديم صورة متكاملة عن الأرياف العربية من وجهة نظر علم الاجتماع الريفي الذي لم يحقق في المنطقة العربية على ما يبدو نتائج بحثية

ودراسية تناسب الحضور الكبير للريف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العربية وضغط المسائل والمشكلات الريفية التي طبعت المجتمعات العربية المعاصرة. وخصوصًا بعد سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الدول الوطنية على امتداد نصف قرن من التجارب.

وقد اتبع تأليف الكتاب منهجًا مرنًا يحاول التوفيق بين الثابت والمتغير وبين الخاص والعام ما دمنا إزاء منطقة ومجال متراميي الأطراف متنوّعي التجارب. لذلك تم التركيز على دراسة مظاهر التشابه والاختلاف ومتابعة التحولات التي عرفها هذا المجال مع استعراض أمثلة من بعض النماذج العربية مشرقًا ومغربًا وذلك بالاعتماد على تنوع النماذج وثراء التجارب.

وعمومًا فقد سعينا في هذا الكتاب إلى محاولة الاستجابة إلى الطلب المنشود للإجابة عن الأسئلة المنهجية والمعرفية لعلم الاجتماع الريفي مركِّزين على دراسة أهم الوحدات الاجتماعية والتشكيلات الاقتصادية في هذا الريف، وأهمها القرية العربية، فموضوع القرية العربية لم يحظ، كما هو معلوم لدى المختصين في العلوم الاجتماعية، بما يستحق من الدراسات العلمية رغم انتشاره في مجالات التدريس الجامعي. ولذلك عمل الكتاب على تقديم صورة متكاملة لنشأة هذا العلم وتطوره مستفيدًا من مختلف الإسهامات العلمية العالمية. ولذلك فقد راعى الكتاب جمهور القراء المهتمين بموضوع الريف والقرية في البلاد العربية باحثين ومهتمين بالتنمية وكذلك طلابًا دارسين في مراحل التعليم العالي المتقدمة. والشكر والتقدير لمنجز طباعة النص الأصلي للكتاب السيد فيصل الفرشيشي على صبره وأناته وحسن أدائه. كما يمتد الشكر أيضًا إلى كل من ساهم في دعم نشر هذا الكتاب وتسهيل خروجه إلى جمهور

القراء وتيسير تداوله، وأخص بالذكر دار جامعة الملك سعود للنشر وكافة العاملين فيها على ما أبـدوه من جدية وحرص على أن يـخرج هذا المؤلف فـي صيغته الحالية بعد إصلاحهم لعديد الأخـطاء اللغوية واقتراحاتهم السديدة فـي التنظيم والإخراج. والله ولي التوفيق.

المؤلف